

تجريم تمويل الإرهاب

مشروعة أم غير مشروعة.
فمن قام بهذه الجريمة عالماً، فقد ارتكب أمراً محرماً، ووقع في الجرم المستحق للعقوبة الشرعية بحسب النظر القضائي.
وتؤكد الهيئة أن تجريم تمويل الإرهاب لا يتناول دعم سبل الخير التي تعنى بالفقراء في معيشتهم، وعلاجهم، وتعليمهم لأن ذلك مما شرعه الله في أموال الأغنياء حقاً للفقراء.
وأن هيئة كبار العلماء إذ تقرر هذا فإنها توصي المسلمين جميعاً بالتمسك بالدين وهدي نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم، والكف عن كل عمل من شأنه الإصرار بالناس والتعدي عليهم.
ونسأل الله عز وجل لهذه البلاد المباركة المملكة العربية السعودية، وعموم بلاد المسلمين الخير والصلاح والحفظ وجمع الكلمة، وأن يصلح حال البشرية أجمعين بما يحقق العدل وينشر الفضل والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

هيئة كبار العلماء

رئيس هيئة كبار العلماء

عبدالعزیز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

صالح بن محمد اللحيدان

عبدالله بن عبدالرحمن الغديان (لم يحضر لمرضه)

عبدالله بن سليمان المنيع

د. صالح بن فوزان الفوزان

د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي

د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان

د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (لم يحضر لسفره)

د. صالح بن عبدالله بن حميد

د. أحمد بن علي سيرالمباركي

د. عبدالله بن محمد المطلق

د. محمد بن عبدالكريم العيسى

صالح بن عبدالرحمن الحصين

عبدالله بن محمد بن خزين

محمد بن حسن آل الشيخ

د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحثين

د. عبدالكريم بن عبدالله الخضير

د. علي بن عباس حكمي

د. محمد بن محمد المختار

د. قيس بن محمد آل الشيخ مبارك

صدر عن هيئة كبار العلماء القرار رقم ٢٣٩ وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ يقضي بتجريم تمويل الإرهاب. فيما يلي نصه:

قرار رقم (٢٣٩) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ

فإن هيئة كبار العلماء في جلستها العشرين الاستثنائية المنعقدة في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٥هـ تشير إلى ما سبق أن صدر عنها من قرارات وبيانات فيما يقوم به المفسدون في الأرض بما يزعزع الأمن، ويهتك الحرمات في البلاد الإسلامية وغيرها؛ كالقرار المؤرخ في ١٤٠٩/١/١٢هـ والبيان المؤرخ في ١٤١٦/٦/٢٢هـ والبيان المؤرخ في ١٣/١٧/٢١هـ والبيان المؤرخ في ١٤٢٤/٦/١٤هـ.

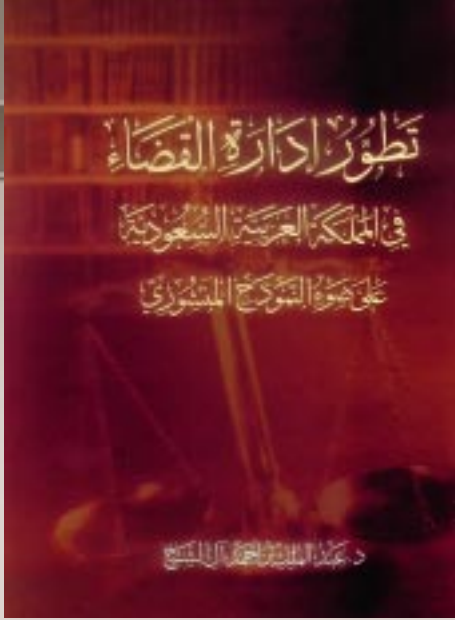
وقد نظرت الهيئة في حكم: «تمويل الإرهاب» باعتبار: أن الإرهاب: جريمة تستهدف الإفساد بزعة الأمن، والجناية على الأنفس والأموال والممتلكات الخاصة والعامة، كنسف المساكن والمدارس والمستشفيات والمصانع والجسور ونسف الطائرات أو خطفها والموارد العامة للدولة كاتنابيب النفط والغاز، ونحو ذلك من أعمال الإفساد والتغريب المحرمة شرعاً، وأن تمويل الإرهاب إعاقة عليه وسبب في بنائه وانتشاره.

كما نظرت الهيئة في أدلة تجريم تمويل الإرهاب من الكتاب، والسنة، وقواعد الشريعة، ومنها قول الحق جل وعلا: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة]. وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْجِكُ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف]. وفي صحيح مسلم من حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله من أوى محدثاً» الحديث.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في الفتح: «وفيه أن المحدث والمؤوي للمحدث في الإثم سواء».

ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية: أن للوسائل حكم الغايات، ولما جاء في الشريعة من الأمر بحفظ الحقوق والعهود في البلاد الإسلامية وغيرها.

لذلك كله فإن الهيئة تقرر: أن تمويل الإرهاب أو الشروع فيه محرم وجريمة معاقب عليها شرعاً، سواء بتوفير الأموال أم جمعها أم المشاركة في ذلك، بأي وسيلة كانت، وسواء كانت الأصول مالية أم غير مالية، وسواء كانت مصادر الأموال



تطوير إدارة القضاء في المملكة على ضوء النموذج المنشوري

تأليف: د. عبد الملك بن أحمد آل الشيخ

صدر كتاب قيم عن تطوير إدارة القضاء في المملكة العربية السعودية على ضوء النموذج المنشوري تأليف الدكتور عبد الملك بن أحمد آل الشيخ المستشار في مكتب معالي وزير العدل، حيث جاء الكتاب في وقت شهدت فيه المملكة تطورات في شتى المجالات، ومنها الجانب العدلي الذي شهد هو آخر نقلة تنموية في الشأن الإداري وتحسين الهيكلة وخروج أنظمة ولوائح ساهمت في عملية التغيير.

ولقد استعرض المؤلف مراحل تطور القضاء من منتصف القرن الرابع عشر الهجري حتى الوقت المعاصر، كما طرح إمكانية تطوير أجهزة القضاء والعدالة تطويراً يؤدي إلى زيادة فعاليتها وقدرتها لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما تطرق إلى التعريف بالإدارة العامة والتنظيم الإداري، وكيف تطور الفكر الإداري الذي بموجبه جاء تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة القضاء وأجهزة العدل. ولقد أجاد المؤلف في عرضه لعدد من النماذج:

مجتمع التخصص والتمايز والمجتمع المدمج والمجتمع المنشوري، وقام المؤلف بتحليل البنيوي البيروقراطي في المملكة في ضوء خصائص النموذج المنشوري. وبالرغم من قلة البحوث والدراسات في هذا المجال، إلا أن المؤلف أورد في مادة الكتاب، والذي جاء في ١٥٦ صفحة مقدمة وثلاثة فصول: الأول: الإدارة العامة والتطور الفكري ونماذجها. والثاني: إدارة القضاء وتطوره البنيوي والثالث: تنويع التطوير ونظام القضاء والجديد بين الأصالة والمعاصرة ثم الخاتمة وقائمة المراجع. نسأل الله أن يجزي مؤلفه خير الجزاء.

القضاء بالقرائن المعاصرة

تأليف: د. عبد الله بن سليمان بن محمد العجلان



تسعمائة صفحة، وهو من الدراسات القيمة المتعلقة بالقضاء والتي نحتاج إليها خاصة في الوقت المعاصر، والذي تتسارع فيه المستجدات والنوازل وتتنغير فيه كثير من القضايا، مما يجعل القضاء الشرعي على إحاطة تامة ومعرفة بما يستجد من قرائن وأدلة.

صدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن سلسلة الرسائل الجامعية كتاب: (القضاء بالقرائن المعاصرة). تأليف الدكتور: عبدالله بن سليمان بن محمد العجلان. طبع الكتاب بمطابع الجامعة عام ١٤٢٧هـ وذلك ما يقارب

ولعل في هذا الكتاب انطلاقة مباركة في النظر في إثبات الدعوى بقرينة جديدة يتغير الحكم بها، فيرتفع الظلم عن الناس.